الحرية والجماهير .. داران ضائعان بين المالية والثقافة

> حين تنظر الى بغداد تدرك ان مافات هذه المدينة من العمران الكثير وان الحديث عن فراغات سمائها من العمارات والابنية الحديثة مثار جدل مستمر في واقعها لكن مايحير فعلا هو بقاء الابنية الحكومية التي احترقت ودمرت ابان السقوط من دون أي اعمار مثار استغراب خصوصا بعد التحسن الامني الاخير و عن ما تتناقله الاحاديث الحكومية عن مشاريع لاعمار هذه البنايات لكن مايهمنا هو الابنية الثقافية ومصيرها الى اين يتجه في المستقبل.

بغداد/ مؤيد عبد الوهاب
دار الجماهير للصحافة

في كل يوم ارى هذه البناية العملاقة وهي متهالكة تسكنها بعض العوائل افكر ان هناك ربما املا في دخولها مشروع اعماري ينهض بها كسابق عهدها لكن السنوات تمر وهي على حالها ، بقايا بناية.. يقول احد طلاب كلية الفنون كان يمر بالمكان (لم يعد المرء يعرف ماهي هذه البناية وكيف كانت ولعل كلمة الاعمار فرغت من محتواها فماذا يمنع الجهات المختصة من بنائها من جديد وعموما هي في منطقة امنة واذا عمروا الارصفة والجزرات الوسطية التي تحيطها فلماذا لم يقتربوا منها ام ان الارصفة اهم منها) ويضيف زميله احمد (الكثير من البنايات الحكومية مازالت غير مؤهلة ومتروكة كأنها بقايا النظام البائد لا اعتقد احدهم سيعيد بناءها والمشكلة ليست في الاموال للاعمار لكن في الايادي التي تنفذ هذا الاعمار وحتى هذا الوقت لم نشاهد أي مشروع ناجح تم تنفيذه).

لكن الغريب اننا لانرى حول البناية غير نقطة حراسة حديثة وقد رحلت العوائل التي كانت تسكنها فهل ياترى يعاد بناؤها؟

الحرية للطباعة

حين تقف في باب المعظم ترى جدرانها المحطمة وترى اكوام القمامة تملأ غرفها العارية كأنها بقايا محارق هولاكو للثقافة العراقية وتذكرت حينها كم قرأت في ايام دراستي من كتبها وكم كنت اتساءل عن هذه المؤسسة التي يفتقدها الطالب الان لكن الغريب اين ذهبت الايدي الماهرة التي كانت تعمل بها واين اختفت مطابعها العملاقة ومن حطمها بهذا الشكل الحاقد كلها تساؤلات حملتها معي الى مقهى ثقافي قريب منها.. رواده من المثقفين والصحفيين وكان لقائي الاول مع القاص صالح جبارالذي سألته عن مصير هاتين البنايتين فقال (يبدو ان جناحي طائرالثقافة مازالا ينامان تحت الركام ربما يفيق سيزيف ويحلق لاجل ان يعيد نضارة البنايات التي كانت صرحا ثقافيا لقد اصبح من الواضح ان هذه البنايات لن تعاد الى سابق عهدها حتى لو اعيد بناؤها فربما تصبح مؤسسات اخرى لاعلاقة لها بالثقافة لهذا نأمل من وزارة الثقافة ان تلتفت اليها ولغيرها من الابنية مثل مسرح الرشيد والا تظل اسيرة الاهمال ويتوقف التداعي المستمر).

ويضيف القاص عقيل صادق الربيعي (بأعتقادي ان مانراه من اطلال الثقافة المتمثلة بدار الحرية ودار الجماهير وغيرها من الابنية الفنية والثقافية يجعلنا ندرك بأن الذي يجري على الساحة الثقافية امر محزن. واذا كان التخطيط الجديد الذي يطمح له النظام الجديد في بناء حركة ثقافية جديدة غير متكلة على المؤسسات الحكومية بل على خصخصة الثقافة بحجة ان تبعية الثقافة ليست للنظام بل للمثقفين انفسهم وهذا خطأ جسيم بسبب تأخر مناهج وابعاد تلك الخطط الجديدة للحركة الثقافية واعتقد ان الضحية هو المواطن لان هذه المؤسسات بناها من ماله العام وهي لخدمة تقدمه العلمي لذلك على وزارة الثقافة التسريع في اعادة اعمارها وتسليمها الى ادارة ثقافية لتؤسس نظاماً ثقافياً جديداً).

بنايات منسية

فيما يؤكد الكاتب علي خضر (لا اعتقد ان وزارة الثقافة جادة في اعمارها فهي مازالت بنايات يحتضنها النسيان والاهمال لكننا نأمل ان ترمم مثلا لتكون مسارح او قاعات للفنون الموسيقية او التشكيلية اذا كانوا لايمتلكون القدرة على اعادتها الى سابق عهدها).

ويقول الشاعر ربيع مكي (الاتستحق الحرية التي ننادي بها ان نعيد بناء دار لها .. تلك الدار التي اغنت العراقيين وعلى مدار اجيالهم بالثقافة والمعرفة التي يتميز بها المواطن العراقي بين مختلف الشعوب الايستحق المواطن ان يكون له دار تطبع وتنشر الافكار والثقافات الجديدة .. نحن نقولها لوزارة الثقافة ، نريد صرحا جديدا كنصب الحرية من اجل عراق جديد والا ينسوان هذه المؤسسات هي شاهد حقيقي للمعرفة في هذا البلد وعليه يجب البدء بأعمارهما)

ويشاطره الرأي القاص علاء الجنابي قائلا (هذه مؤسسات تربوية قبل ان تكون ثقافية وقد استغلها النظام السابق لدكتاتوريته المتعفنة واعتبرها البعض من بقايا هذا النظام هي وعامليها ولاتستحق الاعمار.. وهذا يخالف الواقع لهذه المؤسسات التي هي في خدمة العملية التربوية والثقافية اذا ماوجهت توجيها صحيحا لهذا ان مسألة اعادتها للحياة هي امر ضروري فلا دولة بلا دور نشر وطباعة تدعم التربية والتعليم في البلد).

في حين يقول الشاعر عمر السراي رئيس نادي الشعر في اتحاد الادباء (اطالب اولا باعمار الجماهير لكي يبقى الدار يحمل اسمهم .. فالجماهير اولا ثم دارهم فلامسوغ لوجود دار يحمل صفة الجماهير بلاجماهير وهذا دور الذي انتخبه الشعب في اعمار الجماهير ثم اعمار دارهم).

من هنا كانت انطلاقتنا بأتجاه وزارة الثقافة لمعرفة هل حقا ان الوزارة لها خطط في هذا الشأن ام انها ستتخلى عنها فعلا وهل هذه البنايات وغيرها التي كانت تابعة لوزارة الاعلام المنحلة من مسؤولية وزارة الثقافة الان؟.. فتحدثت لنا السيدة ليلى خزعل جاسم معاونة المدير الاداري والمالي في ديوان الوزارة (بالنسبة لدارالجماهيرودار الحرية هي مبانٍ تابعة لوزارةالاعلام المنحلة وهي كباقي الممتلكات التي طالبنا بها ولم يعطونا اياها باعتبار كل ممتلكات الكيانات المنحلة تعود ملكيتها الى وزارة المالية .. وفي هذا الشأن لدينا توجه فعال بأتجاهين ، الاتجاه الاول هو الاستفادة من ملاكات وزارة الاعلام المنحلة في مجال الاعلام والصحافة والاتجاة الثاني هو الاستفادة من المباني وخصوصا دار الجماهير ودار الحرية حيث لدينا توجه ضمن القانون الذي يخص وزارة الثقافة والذي يناقش حاليا وهو مقترح نتمنى ان تتم الموافقة عليه بأن نعيد اربع دوائر رئيسية ومنها دار الجماهير ودار الحرية والشركة الوطنية للتوزيع والنشر حيث نعتبرها دوائر اساسية نريد ارجاعها ونأمل ان تصدر موافقة من مجلس الوزراء بهذا الخصوص..ولدينا دراسةجدوى لتأهيلها لاصدار المطبوعات والصحف فنحن بحاجة لمطابع وصحف وقد تستغل ايضا لاغراض ثقافية اخرى وحتى دائرة التلفزيون نريد عودتها الينا ... كل هذه الامور متوقفة على قبول المقترح الذي اشرنا اليه).

بعد فوضى الاستيراد.. الصناعات الجلدية المحلية تختفي من الأسواق!

> ان الصناعات العراقية كانت من اجود الصناعات في المنطقة لكن السياسات الاقتصادية التي مارسها النظام البائد جعلت منها صناعات متخلفة وغير قادرة على التطوروالانتعاش فبرغم الدعوة المستمرة له لحماية القطاع الخاص لكن واقع الحال انه دفع بها نحو الهاوية بسبب اخضاع البلد للحصار الاقتصادي في التسعينيات.. ومن امثلة هذه الصناعات هي حرفة السراجة وصناعة الاحذية التي توقفت تماما ولم نعد نرى الاحذية العراقية الا في اماكن محدودة جدا ... فمن المسؤول عن اندثارها ومن المستفيد من ضياع صناعة عالية الجودة وفيها من الحرفية الشيء الكثير وما هو حال حرفيها وعمالها.

بغداد/ المدى

هجرة الاسطوات

يقول علاء السعدي (بستايجي).." كنت اعمل منذ السبعينيات في صناعة الاحذية واختصاصي (بستايجي) وهو عمل يهتم بتجهيز الحذاء وتفصيله وخياطته قبل ان يتسلمه (القندرجي) الذي يدمج ماصنعته بالنعل البلاستيكي .. وبعدها جاءت المكائن الايطالية والالمانية التي طورت هذه الصناعة في بداية الثمانينيات.. واصبح العمل اكثر تقنية وسرعة وثم دخل المشمع وهو الجلد الصناعي وهو ارخص من تكلفة الجلد الطبيعي ونجحت صناعته في العراق وساعد ايضا في خفض اسعار الجلد الطبيعي الذي هو الاخرتطورت دباغته في البلد بدخول اجهزه حديثة عليها وكان التطور يوازي السوق المنتعشة انذاك وكانت رؤوس الاموال تستثمر فية بكثافة لان هذه الصناعة لها حتى تجار متخصصون في استيراد لوازمها التكميلية منها الصمغ والبطانات العالية الجودة والتي تحافظ على سلامة القدم ومنها النعل الطبي الذي لايؤذي الفقرات .. كل هذا التدفق في الانتاج اهتز فجأة حين بدأ الحصار الاقتصادي

عندها بدأت موجة الانتاج الرديء الرخيص حتى يستطيع صاحب المعمل تسويق بضاعته مع القدرة الشرائية الضعيفة للمواطن في ذلك الوقت .. عندها بدأت الاجور تنخفض للعاملين فيها ..وفي عام ١٩٩٥ هجرت هذه الصناعة ولم اعد اليها حتى الان لانها اصبحت معدومة الفائدة للعاملين فيها".

فقدان المنتج العراقي

ويضيف صاحب محل لبيع الاحذية في منطقة البنوك ،، "لاوجود لمنتج عراقي واحد في متجري وكل المعروض من بضاعة هو اجنبي ، اما صيني او سوري اوتركي .. فمن يريد حذاءاً رخيصاً اعرض له الصيني ومن يريد حذاءاً متيناً اعرض له التركي وكل حذاء بثمنه ،،اعتقد ان الصناعة العراقية قد اندثرت ولم يعد لها وجود بل حتى صناعة الحقائب النسائية والمدرسية هي الاخرى قد اضمحلت".

ويؤكد السيد فلاح البياتي وهو صاحب محل لتصنيع الاحذية "منتجنا من الاحذية الغالية الكلفة قياسا بالمستورد اضافة الى أن الاقبال على شراء الحذاء العراقي ضعيف جدا مما ادى الى قلة الايدي العاملة في هذه الحرفة بسبب ضآلة الاجور التي يتقاضاها الحرفي وعموما نحن نحتاج الى حماية حقيقية من المستورد لتطوير امكانياتنا الصناعية وذلك بأستيراد مكائن ومعدات حديثة لغرض تمكنا من منافسة المستورد منخلال الجوده وتقليل الكلفة وهذا يحتاج الى اطلاق القروض الصناعية المدعومة للقطاع الصناعي "

ويشير السيد عباس سعيد وهو صاحب معمل احذية روز النسائية المعروفة سابقا في شارع النهر " الصناعة في البلد لحقها الضرر منذ الحصار الاقتصادي فقلة المواد الاولية وارتفاع اسعارها من (المشمع والجلدوحتى الصمغ وغيرها من الاكسسوارات) جعلنا نستخدم مواد اقل كلفة لكن اقل متانة وبالتالي جعلت المستهلك العراقي يفقد الثقة بالمنتج المحلي بعد ان كان لايفارق قدمه ..ان ضياع مهنة جميلة ومتميزة كصناعة الاحذية العراقية هو امر غير جيد للنشاط الاقتصادي والصناعي في البلد بل ان مهناً اخرى مهددة بالمستورد مثل النجارة والحدادة وهذا يضيف رصيداً جديداً للعاطلين عن العمل اضافة لضياع العملة الصعبة ويساعد في التردي الاقتصادي للبلد.. ان اول الحلول لهذه المعضلة هو وجود ألية لحماية المنتج الوطني وتطويره ودعمه بالقروض الصناعية ..وانا احد الذين اقفلوا مصانعهم ومعارضهم ..بعد سعيد حراق واشبيلة وغيرهم "

فيما يقول السيد نوري الشيخلي وهو صاحب محل لبيع الاحذية المستوردة " بعد السقوط هبطت اسعار الاحذية المستوردة بشكل ملحوظ فأقفلت المعامل المحلية ابوابها وتركت الساحة للحذاء الرديء يستنزف جيب المواطن فلو قارنت بين المده الزمنية التي يبقى فيها الحذاء العراقي في قدم المستهلك والحذاء المستورد تجد ان مهما يكن هناك فارق سعر بين المنتجين ... يبقى الحذاء المحلي هو افضل من الناحية الاقتصادية للمواطن لانه يقاوم كثيرا ولانه مصنوع من الجلود العراقية وهي جلود راقية جدا ..لكن من النادر ان نجد المنتج المحلي الان في معارضنا".

وبالمصادفة وجدنا محل يبيع منتج محلي فسألنا صاحبه ابا حامد عن اسعار الحذاء المحلي " تتراوح اسعاره بين خمسة عشر الفاً الى خمسة وثلاثين الفاً وهي اسعار عالية نسبيا بالمستورد وهو قريب الى اسعار الحذاء التركي .. لكن مازال البعض يقصدني لشرائه لكون موديلاته وقوالبه فيها من الحرفية الشيء الكثير ..فهو يصنع بقوالب منفردة ويكون ملائماً للقدم اكثر من القوالب الانتاجية والموجودة في المستورد والتي في اكثر الاحيان لاتتناسب مع قدم المستهلك".

المتانة بين نوعين

ولمعرفة اراء المستهلك في القضية التقينا المواطن نجم الذي قال " لقد كنت اشتري في السبعينيات احذية من صناعة محلية وكانت متينة وجيدة وكانت هناك مصانع مشهورة في هذا المجال .. اما الان فأنا مفروض علي ان اشتري موديلات لاتوافق ذوقي اضافة ان قالبها غير مريح ومصنوعة من جلد صناعي ردىء وغير صحي ويترك رائحة في القدم اضافة الى انه يتمزق بسرعة وهذه عن تجربة وحتى الحذاء التركي فهو ايضا غير متين مثل الحذاء العراقي وقد لجأت الى الصناعات الجلدية لكونها الصناعة العراقية الوحيدة الباقية في هذا المجال وهي تستخدم الجلد الطبيعي كأيام زمان .."

وتؤكد المواطنة رقية .." لم نعد نرى في الاسواق احذية عراقية نسائية كالسابق وكل الموجود في السوق لايعبر عن ذوقنا في الحذاء .. فالمصانع العراقية كانت قريبة من ذوقنا كما اننا كنا نلوم صاحب المعرض اذا حدث للحذاء شيء بعد سنة بل انه في احيان كثير يعيد اصلاحه لنا ..وهذه القضية انتهت الان فالحذاء المستورد تشتريه ويدك على قلبك الا يتمزق بعد ايام او يؤذي القدم فتهجره مرغما لتعيد الكره في شراء غيره وهذا الاستنزاف لجيوب المواطن يشارك فيها التاجر الذي يتبع نفس الاسلوب في كل البضائع .. لابد هناك قياس وسيطرة نوعية على كل شيء مستورد ولايمكن ان يبقى الحال هكذا والمستهلك هو الضحية".

القماصل أيضا

ويحدثنا صاحب محل لبيع القماصل الجلدية " في الثمانينيات كان محلي مخصصاً لبيع الاحذية والحقائب النسائية لكن مع الظروف التي مرت بها الصناعات الجلدية اضطررت لتحويله الى بيع وتصنيع القماصل الجلدية التي ينتعش سوقها في الشتاء لكن حتى القماصل باتت مهدده بالستورد من قماصل اللنكه وهذه مفارقة جديدة في عملنا".

رأي الصناعات الجلدية

ويقول مدير التسويق في الشركة العامة للصناعات الجلدية عبد السلام عادل " ان الحذاء العراقي قادرعلى منافسة المستورد لو امتلك ادوات صناعة حديثة .. فهو يمتاز بأنه مصنوع من الجلد الطبيعي ونحن في الشركة نعمل جاهدين على ايجا د منتج محلي يثبت للمستهلك ان المستورد مهما يكن منخفض السعر لكن لايوازي منتجاتنا من حيث الجودة والموديل وهذا ماأثبتهِ اتساع رقعة تسويقنا فلقد حققنا ارباحاً لهذه السنة وتجاوزنا عقدة المستورد ولم يبق امامنا الا التشريع الذي ننتظره من الحكومة في حماية المنتج المحلي ووضع قيود على المستورد".

الى اين نتجه؟

لم تعد القضية، تصنيع حذاء او حقيبة .. لكنها تتعدى الى مجمل الصناعة المحلية والتي تختنق بالبضاعة المستوردة اضافة الى النقص الحاد بالوقود والطاقة الكهربائية وغيرها من الخدمات التي لها علاقة بالصناعة .. ان هذا التخريب للصناعة المحلية يؤكد ان المستهدف دائما هو المواطن العراقي وبناه التحتية التي تخدمه .. فمهما كانت اسعار المنتج المحلي فستظل الارباح التي يجنيها داخل البلد تخدم التنمية الوطنية .. وكما لاحظنا ان عمالة كبيرة في هذا القطاع اصبح مصيرها مجهولاً. ومن المؤكد ان المشهد سيتكرر في باقي الصناعات اذا بقى المنتوج المحلي بلاحماية تذكر ودون قروض صناعية حقيقية للنهوض بما تبقى منه.